المال والبنون وحتمية التوزان الذهبى

د. احمد الصفتى*

نبذة مختصرة:

من الملاحظ احصائيا وجود ارتباط او توافق عكسى بين معدل نمو السكان ومتوسط استهلاك الفرد. ولكن فى نفس الوقت، تشير الدلائل التاريخية، أن الكثرة السكانية فى مصر لم تكن أبدا سببا فى تدهور الاحوال الاقتصادية، بل على العكس، قد تواقفت مع، وليس بالضرورة سببا فى، زيادة وسائل العيش والرفاهية ومتوسط استهلاك فردى مرتفع. ولكن التاريخ او الاحصاء وحدهما لايكفيان لاستنباط علاقة سببيه بين متوسط استهلاك الفرد ومعدل نمو ا لسكان. وحتى يمكننا القول بوجود علاقه سببيه بشكل ما، علينا بالرجوع الى المنطق. اى اننا فى حاجة الى نظرية قادرة على تفسير منطقى لما لدينا من بيانات ومانعانى منه من خلل اقتصادى واجتماعى لنتبين ما اذا كان السكان هم الجناة ام الضحيه، وكيف نعالج هذا الخلل.

وتبين الدراسة انه بصرف النظر عن معدل نمو السكان او نقطة البداية او دالة الانتاج المستخدمه فى التحليل فانه إذا قام المجتمع باستهلاك كل عائد العمالة واعادة استثمار كل عائد رأس المال، فان المجتمع سوف يصل حتما الى اقصى استهلاك ممكن للفرد واقل معدل لنمو السكان فى أى مكان وزمان. واى انحراف عن هذه القاعده الذهبية سواء بالزيادة او النقصان ومهما نجح المجتمع من العمل على تخفيض معدل نمو السكان او جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية، فلن

---

* استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر

يتمكن المجتمع من تحقيق المستوى اللائق من الاستهلاك لأفراده، ويبقى كل ما نعانى منه من خلل كما هو. وهذه النتائج، والتى تم صياغتها لغويا على ضوء الملحق الرياضى، لاتعتمد فى صحتها الا على قانون الغله وقانون تناقص المنفعه الجديه.

وتوضح الدراسه ان التحدى الحقيقى الذى تواجهه مصـر فى الثمانينات، ليس العمل على خفض معدل نمو السكان او جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبيه، ولكن فى كيفية اصلاح الخلل فى هيكل الاجور والاسعار والانتاجية واعادة التوازن بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج وصانع قرار من ناحية اخرى.